

تايلند: النظام العسكري يطلب إزالة مواقع التواصل المهددة للأمن القومي

بانكوك - د.ب.أ: ذكرت تقارير اعلامية ان المجلس العسكري الحاكم في تايلند يطلب التعاون من شركات التواصل الاجتماعي لإزالة التعليقات التي تعد «حساسة» في الوضع السياسي الراهن وكذلك الدردشة الجماعية التي ربما تحتوي على معلومات تعتبر جهرية في حماية الأمة. وسيُرسَل المجلس ممثلين إلى شركات التواصل الاجتماعي ليطالبوا منها بالسماح بالدخول إلى غرف الدردشة والمجموعات التي تعد خطراً على الأمن القومي. وقال ممثل عن وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصحيفة «ماتيشون» امس إن «فيس بوك» و«تويتتر» و«غوغل» وتطبيق التراسل الشهير «لاين» من الشركات التي يعترزم المجلس العسكري التحدث معها.

قرار رئاسي بإلغاء العفو عن 52 محكوماً عليهم بالسجن والإعدام بمصر

القاهرة - الأناضول: أصدر الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور، قراراً جمهورياً بإلغاء قرارات رئاسية سابقة، تضمنت عفواً عن العقوبة بالنسبة لـ 52 شخصاً، ممن كانوا في بعضهم بالسجن وآخرين بالإعدام. وقالت الرئاسة في بيان لها أمس الأول، إنه «تجدر الإشارة إلى أن هذا القرار الجمهوري يأتي استجابة للمذكرة الإيضاحية التي تقدمت بها الحكومة لطلب إلغاء قرارات العفو عن العقوبة المشار إليها».

وأشار البيان إلى أن القرار تضمن أن يتم استبدال أحكام الإعدام على أربعة ممن يتضمنهم القرار، إلى السجن المؤبد 25 عاماً، لافتاً إلى أن الباقين محكوم عليهم بالسجن، دون أن يوضح مد السجن. وقال البيان: إن مذكرة الحكومة تضمنت «استهجان الإرادة الشعبية العفو عن المذكورين بالنظر إلى اندعام الأساس الذي لا يقوم العفو إلا بناء عليه، وهو في الأصل الرغبة في تحقيق مصلحة المجتمع وتدعيم النظام العام، كما تثار جدل مجتمعي حول القرارات المشار إليها، وما صاحبها من شكوك في الأغراض المبتغاة منها، وتاكدت هذه الشكوك إذ تبين أن هذه القرارات تضمنت أسماء أشخاص نسب إليهم ارتكاب جرائم قتل وترويع استهدفت المواطنين الأبرياء»، دون ذكر أسماء من شملهم العفو.

كان رئيس الوزراء المصري السابق حازم البجلاوي، شكل في ديسمبر الماضي لجنة وزارية لمراجعة قرارات العفو التي صدرت في عهد مرسي فسي الفترة منذ 30 يونيو 2012 وحتى 3 يوليو من العام الحالي.

وبحسب القرار، فإن اللجنة قامت بحصر الحالات التي لم يكن العفو فيها عن أفعال ارتكبت بهدف مناصرة ثورة يناير 2011، وتحقيق أهدافها في المدة من 25 يناير 2011 إلى 30 يونيو 2012، وكذلك الحالات التي لم يكن العفو عنها مستهدفاً للصالح العام، والحالات التي أدى العفو عنها إلى الإضرار بمصالح البلاد الداخلية والخارجية، أو يهدد بوقوع هذه الأضرار.

وكان مرسي أصدر عقب توليه الرئاسة قراراً جمهورياً بالعفو عن العقوبة الموقعة ضد 27 شخصاً، بينهم 9 من قيادات جماعة الإخوان (خارج البلاد)، كانوا متهمين في قضية التنظيم الدولي أبرزهم يوسف ندا المخوض السابق للعلاقات الدولية بالجماعة، ووجدي غنيم الداعية الإسلامي، وأشرف عبد الغفار القيادي بالجماعة، وإبراهيم منير الأمين العام للتنظيم الدولي للإخوان.

عمرو موسى: المشير لن يرأس أحزاباً سياسية عندما يصبح الرئيس

ولا أن يوقفوا العنف والعمليات الإرهابية ويقبلوا بالدستور والشرعية الجديدة. وردا على إمكانية حدوث تعديلات في اتفاقية «كامب ديفيد» أشار موسى إلى أن معاهدة «كامب ديفيد» بين مصر وإسرائيل سبقي كما هي ولن يكون هناك تغييرات وإذا حدثت تغييرات ستكون بالتوافق بين البلدين، والمشير السيسي تحدث معنا في هذا الأمر ولا أعتقد أنه ستم إعادة النظر في المعاهدة المصرية - الإسرائيلية. وتوقع موسى أنه في خلال السنة الأولى من حكم الرئيس عبدالفتاح السيسي سيكون هناك نشاط كبير جدا وأخذ العديد من القرارات بسرعة في الحركة نحو المستقبل وسنرى هذا وسيشعر الشعب المصري بالتحسن وبالحكم الرشيد وليس بالحكم السيئ الذي كان متواجدا في أيام الإخوان المسلمين والسنوات السابقة. وقال موسى في النهاية، أعتقد أنه من الضروري أن يكون لنا علاقات قوية مع روسيا وإن العلاقات المصرية الروسية لم تتوقف أبدا حتى فيما يتعلق بشراء السلاح وهناك علاقات دائمة مع روسيا سياسية وتجارية واقتصادية وعسكرية ولن تكون هذه العلاقات على حساب أميركا ولكن بالعكس يجب أن يكون هناك علاقات دولية متسعة.

رئيس البنك الدولي: سنعمل كل ما في وسعنا لدعم مصر

واشنطن - أ.ش.أ: أكد رئيس البنك الدولي جيم يونج كيم أن البنك لديه حافظة مشروعات ضخمة مع مصر، مشيراً إلى أنه قدم حتى الآن نحو 4.6 مليارات دولار لدعم مشروعات التنمية في مصر.

وقال جيم «إن مصر تمر بمرحلة انتقالية تحتاج فيها للدعم»، مشيراً إلى أن تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في مصر من العوامل المهمة للمنطقة بأسرها. وتعهد جيم بأن تبنل مجموعة البنك الدولي كل ما في وسعها لتنسيق الجهود مع جميع الجهات المناحة الأخرى لمصر لتقديم كل الدعم الذي تحتاج إليه.

وأوضح أن البنك الدولي مجموعة غير سياسية والحل السياسي أولاً.

وكالات: قال عمرو موسى، الأمين العام السابق للجامعة العربية، إن المشير عبدالفتاح السيسي، عندما يصبح الرئيس الشرعي لمصر يجب أن يكون فوق جميع الأحزاب السياسية ويجب ألا يكون رئيساً لحزب محدد وهذا ما ينص عليه الدستور المصري ولكن هذا لا يمنع أن يكون هناك حزب ما يدعم المشير أو حركة تدعم الرئيس ولكنه لن يكون رئيساً إلا لمصر. وأضاف موسى -بحسب اليوم السابع- في حوار مع وكالة «ريا نوفستي» الروسية لأنباء ردا على سؤال، أن صحابي قد يحصل على الأغلبية القادمة لأنه لن يكون هناك أغلبية يشكل خطراً على السيسي قال إن حمدين صباحي، المنافس للمشير السيسي لا يستطيع أن يسيطر على الأغلبية في البرلمان المصري المقرر عقده في الشهر القليل القادمة لأنه لن يكون هناك أغلبية وسكون هناك مناصرون للرئيس، مشيراً إلى أن سقوط حمدين صباحي في الانتخابات الرئاسية لا يعني أنه سيمتلك منصباً في الدولة ولكن سيمصص مواطناً عادياً مصرياً.

وقال موسى ردا على إمكانية عودة الإخوان المسلمين إلى الحياة السياسية أنه قد يكون هناك حوار مع الإخوان المسلمين ولكن من الضروري

وأشار جيم «أن مصر تمر بمرحلة انتقالية تحتاج فيها للدعم»، مشيراً إلى أن تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في مصر من العوامل المهمة للمنطقة بأسرها. وتعهد جيم بأن تبنل مجموعة البنك الدولي كل ما في وسعها لتنسيق الجهود مع جميع الجهات المناحة الأخرى لمصر لتقديم كل الدعم الذي تحتاج إليه.

وأوضح أن البنك الدولي مجموعة غير سياسية والحل السياسي أولاً.

وأشار جيم «أن مصر تمر بمرحلة انتقالية تحتاج فيها للدعم»، مشيراً إلى أن تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في مصر من العوامل المهمة للمنطقة بأسرها. وتعهد جيم بأن تبنل مجموعة البنك الدولي كل ما في وسعها لتنسيق الجهود مع جميع الجهات المناحة الأخرى لمصر لتقديم كل الدعم الذي تحتاج إليه.

وأوضح أن البنك الدولي مجموعة غير سياسية والحل السياسي أولاً.



(أ.ف.ب)

انصار المشير عبد الفتاح السيسي يحتفلون بانتصاره في الانتخابات الرئاسية المصرية في الإسكندرية أمس

الحضور، الذين يتراوح عددهم بين 25 و26 مليون ناخب.

في سياق متصل، ثمن حزب الجيل الديموقراطي، برئاسة ناجي الشهابي المنسوق العام لانتخابات 2011، مواقف الرئيس المؤقت عدلي منصور طسوال الاجتماعي، تولى فيها مسؤولية البلاد. وأضاف بيان الحزب «لقد كان قبولكم التكلفة الشعبي إعلاناً بانتصار ثورة الشعب وأن مصر الرسمية تعانقت مع مصر الشعبية وتتحرك معاً في تناغم وبقوة لإسقاط الخطط الغربي المعادي المتحالف مع الفاشية الدينية».

أكد البيان أن الرئيس المؤقت منصور قدم نموذجاً رفيعاً لمنصب الرئيس بعد أن أهانه الرئيس المغزول، وأعاد لمؤسسة الرئاسة هيبتها وقوتها ووقارها، وعندما مثل مصر في الخارج، مثلها باقتدار وروعة وبقوار عظمة تاريخ مصرنا أم الدنيا، فكان خير سفير لها بعد عام من التخبط والارتباك وغيب الرؤية.

وقال الشهابي -في البيان -إننا نطالب قائد ثورة 30 يونيو، ورئيسنا المنتخب عبدالفتاح السيسي، بمنح الرئيس المؤقت الجليل عدلي منصور أعلى وسام مصري «قلادة النيل» امتناناً من الشعب وتقديرًا لدوره في إنجاح ثورته وخرطة المستقبل.

ستظهر رسمياً خلال 5 أيام من انتهاء عملية التصويت، نافيا تعرض اللجنة لأي ضغوط بشأن مد فترة التصويت ليوم ثالث أو فيما يتعلق بإعلان النتائج.

وقال سلمان لـ «الأهرام» المصري إن الأقبال على التصويت كان كثيفاً في الصباح والمساء وضعيفا في فترة الظهيرة نظرا لحرارة الجو الشديدة، ولذا أرات اللجنة أن تمكن كل الناخبين من الإدلاء بأصواتهم.

وأضاف أن الدولة وفرت 1800 جهاز قارئ إلكتروني، في حين انشا تحتاج لنحو 16 ألف جهاز، موضحاً أن نسبة الإدلاء في الانتخابات بلغت نحو 47٪، فيما بلغت في الانتخابات الرئاسية الماضية 50٪، وأن الشكاوى التي تلقتها اللجنة حتى غلق باب التصويت لا تؤثر على صحة إجراء العملية الانتخابية.

وذكر سلمان أن المرشح الرئاسي حمدين صباحي لم يتقدم بشكاوى للجنة سوى شكوى تتعلق باعتراضه على قرار مد التصويت، وأخرى تتعلق بعدم تمكن مندوبيه من دخول إحدى اللجان..

وأفاد بأن اللجنة لم تحسم مسألة كيفية التعامل مع المتخلفين عن التصويت، لكن تخريم المتخلف خمسمائة جنيه إجراء قانوني، وليس لدينا عدد حصري للمتخلفين حتى الآن لكن ذلك يتم بانتقاص العدد من عدد

وفي سياق متصل، شارك م.صلاح عبد العبود، عضو الهيئة العليا لحزب النور، في المائدة المستديرة التي أقامها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية مساء أمس الأول، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمناقشة النظام الانتخابي بمقتراح قانون الانتخابات البرلمانية المعروض حاليا للحوار المجتمعي.

وأوضح عبد العبود - حسب بيان الحزب - أن الأحزاب السياسية المجتمعة أكدت رفضها القاطع للنظام الانتخابي المقترح من لجنة التعديل.

وأضاف عبد العبود أن المشاركين رفضوا اعتماد القانون الجديد النظام الفردي وليس المختلط، وهو ما يؤدي إلى إضعاف الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى عدم تمثيل الفئات المهمشة المذكورة في الدستور تمثيلاً عادلاً.

وأشار عضو الهيئة العليا للحزب إلى أن اللجنة تقدموا مقترحات عدة للنظام الانتخابي ليكون مختلطاً، ويتم فيه تمثيل الفئات المهمشة بصورة مناسبة، وتم صياغة مجموعة من المقترحات لإرسالها إلى اللجنة العليا للانتخابات لمراجعتها قبل إصدار القانون.

الى ذلك، كشف المستشار عبدالعزيز سلمان، أمين عام اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، أن نتيجة الفرز

اللجنة العليا

للانتخابات: النتائج

الرسمية تظهر

خلال 5 أيام من

انتهاء التصويت

مطالبات بمنح

الرئيس المؤقت

عدلي منصور

قلادة النيل

القاهرة - وكالات: فيما تواصلت الاحتفالات في عدد من المحافظات المصرية بمناسبة النتائج الأولية لفرز المشير عبدالفتاح السيسي برئاسة الجمهورية نشر حساب منسوب لجماعة موقع التواصل الاجتماعي «تويتتر» تهديدا صريحا للقيادة الجديدة في مصر، وذلك على خلفية النتائج الأولية للانتخابات المصرية، والتي تشير إلى فوز ساحق للمشير عبدالفتاح السيسي.

وتوعدت الجماعة بمعارك فاصلة بينها وبين الرئيس القادم، وتساءلت الجماعة المتطرفة «هل سيكلم السيسي حتى يحكم مصر؟ وإذا حكم هل سيستمر؟» واختتمت التغريدة بـ «تصبحون على فاجعة في عقر داركم».

يذكر أن جماعة «انصار بيت المقدس» تستلهم أفكار تنظيم «القاعدة»، وتعد أخطر الجماعات المسلحة في البلاد.

من جانبه، طالب حزب «النور» السلفي المصري المشير عبدالفتاح السيسي، بضرورة إعلان محاربة الفساد.

ودعا نادر بكار، المتحدث باسم حزب «النور»، في حديثه لقناة «العربية»، جماعة الإخوان المسلمين إلى الاندماج في العملية السياسية، بدلا من تاجيح الشارع والتهديد بالعنف.

تحليل اخباري

صباحي.. علاج مرارة الهزيمة بعدوكة البلاغة السياسية

وظهر هذا الاتجاه داخل خطاب صباحي في رسائل وجهها للشعب المصري في أكثر من موضع، سواء في بداية الخطاب أو منتصفه أو نهايته.

ففي البداية، قال السياسي اليساري: «لن نشترط على الشعب قراراً أو اختياراً وأقر بخسارتي في الانتخابات، واعتقد أننا كسبنا احترام شعبنا وراضون باختيار الشعب، ومؤشرات التصويت ظهرت وأنا مؤمن أن مصر بامتياز وطن التعدد والتنوع والوحدة، وتابع: «أقول لكل من ذهب إلى صناديق الاقتراع أيا كان اتجاهه نحترمكم جميعاً، وأقول لكل من لم يمنحني صوته إن صوتي معكم من أجل تحقيق الكرامة الوطنية».

وفي وسط الخطاب عاد ليوجه كلامه للشعب مرة أخرى قائلاً: «خسرنا أصواتكم ولكننا لا نريد أن نخسر ثقتمك والبعض يتق في صدقنا ولكنه لم يتق في قدرتنا».

واختتم الخطاب بقوله: «أقول لكل من ذهب إلى صناديق الاقتراع أيا كان اتجاهه نحترمكم جميعاً، وأقول لكل من لم يمنحني صوته إن صوتي معكم من أجل تحقيق الكرامة الوطنية».

وخص الخطاب الحالية برسالة من هذا النوع، وإن كان لم يصرح بأنه يوجهها لها بشكل مباشر، كما في حالة الشعب المصري، حيث قال: «لا مكان في قلبنا لغل أو كراهية أو رغبة في الانتقام.. سنظل وسط الشعب نعبر عن أحلامه ومطالبه.. ولن نهرج من واجباتنا لكي نقدم بديلاً يعبر عن أحلام المصريين في الحرية والعدالة ولم يخل خطاب صباحي من ذكر لمحات من الماضي، وهي إحدى

القاهرة - الأناضول: عرف المصريون لأول مرة خطاب «الاعتراف بالهزيمة» مع أول انتخابات ديموقراطية أجريت عام 2012. عندما اعترف المرشح الرئاسي أحمد شفيق بهزيمته في الانتخابات الرئاسية ووجه التهنئة للرئيس السابق محمد مرسي، عبر خطاب مسجل قرأه من ورقة كتبها أو كتبت له، وبدأ أثناء قراءتها «مرتبكا».

ويعد عامين من هذا الخطاب كان المصريون على موعد مع نوعية أخرى من الخطابات، عالج فيها المرشح حمدين صباحي صورة «المهزوم» باستخدام أساليب «البلاغة السياسية».

وتعرف «البلاغة السياسية» بأنها الحيل البلاغية التي يعتمدها رجال السياسة والقانون، والقائمون على شؤون المجتمع، لتثبيت أركان عروشهم، كليات التحايل، والتعبير غير المباشر، والكنائية والتمثيل والتورية، وغيرها من الأساليب، وهي ما بدأ صباحي يارعا في استخدامها اليوم.

ففي الوقت الذي كان فيه الجميع يتوقع رؤية صباحي «منكسرا»، خاصة بعد أن حصل على عدد هزيل من الأصوات (3,3٪)، جاء أقل من عدد الأصوات الباطلة (4,4٪)، اعتمد إحدى الحيل التي تعرف بأسلوب «الصمتة الكهربائية».

وبدلا من أن يقول صباحي إنه سيتوارى قليلا عن المشهد السياسي لتقييم أسباب خسارته الكبيرة، قال: «سأسعى إلى تأسيس تيار ديموقراطي».

ولم تكن الصمتة وحدها هي السبيل الذي اعتمده صباحي، فقمّة البلاغة السياسية في اعتماد مفردات تنفذ إلى المشاعر والقلوب، وتقيم أجواء من الحميمية والإيجابية تجاه الآخرين.